

حماية الاسلام للاموال وثمرات الجهود  
 لحضرة الأستاذ الدكتور علي عبدالواحد وافي  
 وصلت الشريعة الإسلامية في مبلغ حرصها على حماية ملكية الفرد وثمره جهوده إلى شأ و رفيع  
 لم تكذ تصل إلى مثله شريعة أخرى من شرائع العالم قديمه وحديثه.  
 فقد أحاط الإسلام ملكية المسلم والذمي بسياج قوي من الحماية، وفرض عقوبات قاسية على كل  
 معتد عليها أيًّا كانت صورة هذا الاعتداء.

فقرر عقوبة قطع اليد في السرقة، قال تعالى: ((والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء  
 بما كسبا نكالا من الله ولا عزير حليم)) ولم يتشدد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في  
 تنفيذ حد كما تشدد في تنفيذ حد السرقة، فقد جاءه مرة أسامة بن زيد - وكان من أحب الناس  
 إليه - يشفع في فاطمة بنت الأسود المخزومية، وكان قد وجب عليها حد السرقة لسرقتها حليا  
 وقطيفة، مبرراً شفاعته بانتسابها إلى بطن شريف من بطون قريش، وهو بطن بني مخزوم، وأن  
 توقيع الحد عليها سيسجل عاراً على عشيرتها، فأنكر الرسول عليه الصلاة والسلام شفاعته  
 أسامة على حبه له، وانتهره قائلاً: ((أتشفع في حد من حدود الله)) ثم بين أن لا إسلام لا يفرق  
 بين شريف ووضع في هذا الصدد فقا: ((لإنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق  
 الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت  
 لقطعت يدها)).

صحيح أن عقوبة القطع لا توقع إلا بشروط كثيرة يتعلق بعضها بمادة الشيء المسروق، وبعضها  
 بقيمته، وبعضها بالمكان الذي سرق منه، وبعضها بالسارق نفسه، وبعضها بالمالك، وبعضها  
 بعلاقة أحدهما بالآخر وقرابته منه، وبعضها بالشهود...